

قرار محافظ مصرف قطر المركزي

رقم (4) لسنة 2025

بإضافة المركبات إلى الأموال المنقولة التي تكون محلا للرهن

المحافظ،

بعد الاطلاع على قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (13) لسنة 2012،

وعلى القانون رقم (16) لسنة 2021 بشأن رهن الأموال المنقولة،

وعلى اقتراح الرئيس التنفيذي لشركة إيداع،

قررنا ما يأتي:

مادة (1)

تُضاف المركبات إلى الأموال المنقولة التي تكون محلا للرهن، وفقا لأحكام القانون رقم (16) لسنة 2021 المشار إليه.

مادة (2)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من تاريخه. وينشر في الجريدة الرسمية.

بندر بن محمد بن سعود آل ثاني

المحافظ

صدر بتاريخ: 1447/05/19هـ

الموافق: 2025/11/10م